ومن ناحية اخرى، اصدر مركز حزب مابام، الشريك الثاني لحزب العمل في الائتلاف العمالي، بياناً بعد اجتماع عقده لبحث الموضوع، في تل ــ ابيب يوم ١٤/٩/١٩٨١. وقد جاء في البيان، أن التعاون العسكري الاستراتيجي بين الولايات المتحدة واسرائيل يشكّل «خطوة خطيرة جداً، وسابقة خطيرة في السياسة الاسرائيلية» (**عل همشمار**، ١٤/٩/١٩٨١). واكد حزب مابام أن المصلحة الاسرائيلية، الصهيونية واليهودية، تكمن في «عدم وقوع مواجهة عسكرية مع اية دولة كبرى، كما تكمن في إبقاء اسرائيل خارج حلبة الصراع الاستراتيجي الشامل، بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي» (**المصدر نفسه**). واتهم الحزب رئيس الحكومة بالتخلي عن المعركة ضد بيع طائرات «أواكس» للسعودية، اثناء زيارته لواشنطن، رغم كل المخاطر الكامنة في ذلك. وشدّد حزب مابام على ضرورة «خوض المعركة ضد العداء السوفياتي، إزاء اسرائيل والشعب اليهودي والصهيونية، بالطرق السياسية والديبلوماسية والاعلامية» (**المصدر نفسه**). وتعهّد الحزب بقيادة حملة إعلامية تهدف إلى كشف خطورة الخطوة بعيدة المدى، التي اقدم عليها رئيس الوزراء.

خطأ ربط التعاون بصفقة الأواكس: اعتبر منتقدو الزيارة من الاسرائيليين، أن المباحثات في واشنطن كانت إنجازاً سُجِّل للرئيس ريغان، اكثر مما كانت نصراً اسرائيلياً. فالهدف الأساسي، لدى الإدارة الأميركية، كان إزالة العائق من امام صفقة «الأواكس» مع السعودية، ومقابل ذلك، كان الأميركيون على «استعداد لسماع اقتراحات اسرائيل بشأن إيجاد إطار للتعاون الاستراتيجي بين الدولتين». (شموئيل سيفف، **معاريف**، ١٥/٩/١٩٨١).

ورغم تكرار نفي وجود مثل هذا الارتباط، من قبل بيغن وشارون، إلا أن متحدثين اميركيين رسميين اكدوا، في اكثر من مناسبة، وجود علاقة بين صفقة «الأواكس» والتعاون الاستراتيجي. وكان هيغ قد اعلن، صراحة، أن عدم المصادقة على صفقة «الأواكس» داخل الكونغرس الأميركي، سيكون له «تأثيرات خطيرة على سياسات الادارة الأميركية في الشرق الأوسط، وعلى التعاون الاستراتيجي مع اسرائيل» (**معاريف**، ١٥/٩/١٩٨١). واعتبرت بعض الأوساط الاسرائيلية، أن الأميركيين غير جادين في مسألة التعاون الاستراتيجي، لكنهم وافقوا عليه حتى يمكن «اصطياد» بيغن في موضوع صفقة طائرات «الأواكس»، الذي يعتبر من المواضيع الحيوية جداً للادارة الأميركية. والدليل الذي يقدّمه هؤلاء، إثباتاً لادعاءاتهم، هو أن الحكومة الأميركية اجّلت وضع تفاصيل التعاون إلى شهر تشرين الثاني (نوفمبر). وهذا الموعد يأتي بعد أن يكون موضوع الصفقة السعودية قد حسم داخل الكونغرس الأميركي. وبدون شك، أن الأميركيين سمحوا لبيغن بإنهاء زيارته دون نقاشات عميقة للمواضيع التي طرحت على جدول الأعمال، ولتلك التي تحتاج إلى حسمها داخل الكونغرس ايضاً. فتحقيق الصفقة السعودية، او عدم تحقيقها، يمكن أن «يغيّر كل التوجّهات السياسية الخارجية الأميركية في الشرق الأوسط» (يوسف بريئيل، **دافار**، ١٦/٩/١٩٨١).

تقييد حرية عمل إسرائيل: يعتبر الاسرائيليون أن اتفاق التعاون الاستراتيجي، يتضمّن إنجازاً اميركياً آخر، يتعلّق بتقييد حرية عمل اسرائيل في المسائل الخاصة بها. فالسير المشترك في إطار جبهة واحدة، يلزم كل طرف بالتزامات تجاه الطرف الآخر، ويوجد بمثل هذه الالتزامات مدى معينا من «تقييد الحركة». وهذا ما اعترف به اسحق شامير، حين قال: أنه لا يمكن تجاهل أن المشاركة تفرض «الاهتمام بالجانب الآخر، وهنا يوجد تقييد بمدى معين» (**عل همشمار**، ١٥/٩/١٩٨١).

والسؤال الذي يطرحه منتقدو اتفاقية التعاون هو، كيف يمكن أن يحصل مثل هذا التعاون بين دولتين لا يوجد بينهما اي تكافؤ؟ فالتعاون الاستراتيجي بمثل هذه الحالة، هو عبء على الدولة الصغيرة، لأن اية دولة تدخل في إطار تنسيق شامل مع حليفة كبيرة، لن تكون «مطلقة الحرية في عمل اشياء كانت، حتى الآن، جزءاً من طبيعتها ومن صلاحياتها» (جدعون ساموط، **هآرتس**، ١١/٩/١٩٨١). فمثلاً، إن عملية ليطاني اخرى لن تتم إلا بموافقة